الأمم المتحدة

A/63/L.47

الجمعية العامة

Distr.: Limited
1 December 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٦٥ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

إريتريا وإسبانيا وأستراليا وألمانيا وأنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وأنغولا وأيرلندا وأيسلندا والبرازيل وبروني دار السلام وبنغلاديش وبنما وتايلند وتركيا وتيمور – ليشتي وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والسنغال والسودان وسيشيل وطاجيكستان وغينيا والفلبين وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفنلندا وفيجي وقيرغيزستان وكمبوديا وكندا وكوت ديفوار وكوستاريكا ولكسمبرغ وليبريا وماليزيا وملديف وموناكو ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان: مشروع قرار

تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٥٢/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٥/٥٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٤/٥٨ و ٢١٥/٥٨ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٢/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون

021208 021208 08-62859 (A)

الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٣١/٥٩ و ٢٣٣/٥٩ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٧٩/٥٩ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ و ١٥/٦٠ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ و ١٣٢/٦١ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٩١/٦٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تشيد بالاستجابة الفورية والدعم المتواصل والمساعدات والتبرعات السخية للمجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد في إطار جهود الإغاثة والإصلاح والتعمير، التي تجسد روح التضامن والتعاون الدوليين من أجل التصدي للكارثة،

وإذ تلاحظ الإعلان المتعلق بالعمل من أجل تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب كارثة الزلزال وأمواج تسونامي، الصادر في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والمعتمد في الاجتماع الاستثنائي لزعماء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في جاكارتا في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تشير إلى إعلان هيوغو[(٢)] وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥[(٣)]، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي[(٤)] المعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[(٥)]،

وإذ تؤكد ضرورة مواصلة وضع وتنفيذ استراتيجيات للحد من أخطار الكوارث وإدماجها، حسب الاقتضاء، في الخطط الإنمائية الوطنية، لا سيما من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بغية تعزيز قدرة السكان على التكيف في حالات الكوارث وتقليل تعرضهم ومصادر رزقهم والهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والموارد البيئية للأخطار، وإذ تؤكد أيضا ضرورة قيام الحكومات بوضع وتنفيذ خطط وطنية فعالة لنظم الإنذار بالأخطار مع اتباع نهج الحد من أخطار الكوارث،

---

(١) A/59/669، المرفق.

(٢) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث (A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ٢).

(٤) البيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنا (A/CONF.206/6 و Corr.1، المرفق الثاني).

(٥) A/63/84-E/2008/80.

وإذ تشدد على أن الحد من الكوارث، بما في ذلك تقليل أوجه الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية، عنصر هام يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشدد أيضا على دور اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تنسيق إنشاء نظام الإنذار بتولد أمواج تسونامي في المحيط الهندي والتخفيف من آثارها، بالنظر إلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين ودون الإقليميين الضروريين لفعالية الترتيبات المتعلقة بنظم الإنذار المبكر بأمواج تسونامي،

وإذ تشيد ببدء عمل صندوق التبرعات الاستئماني المتعدد المانحين الخاص بترتيبات الإنذار المبكر بأمواج تسونامي في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، وإذ تدعو الحكومات والبلدان المانحة والمنظمات الدولية المعنية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى النظر في الإسهام في الصندوق الاستئماني، عن طريق المساهمات المالية والتعاون التقني من أجل دعم إنشاء نظام الإنذار المبكر بأمواج تسونامي وفقا لاحتياجات بلدان المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، لكي يسهم الصندوق الاستئماني في إنشاء نظام متكامل للإنذار المبكر توفر له الموارد الكافية ويشتمل على شبكة من المراكز التعاونية متصلة بالنظام العالمي،

وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة الالتزام بمساعدة البلدان المتضررة وشعوبها، لا سيما أكثر الفئات ضعفا، على التعافي تماما مما خلفته الكارثة من نكبات وصدمات، بما في ذلك مساعدتها فيما تبذله من جهود في الأجلين المتوسط والطويل في مجالي الإصلاح والتعمير، وإذ ترحب بتدابير المساعدة الحكومية والدولية في هذا الصدد،

وإذ تلاحظ إحراز تقدم في جهود الانتعاش والإصلاح التي تبذلها البلدان المتضررة من أمواج تسونامي، وإذ تلاحظ أيضا أنه ما زالت هناك حاجة إلى بذل الجهود وتقديم المساعدة من أجل إعادة إرساء أسس التنمية المستدامة على المدى الطويل،

وإذ ترحب بإنشاء أو تعزيز مؤسسات إدارة الكوارث في بعض البلدان المتضررة التي تضطلع بدور ريادي في العملية الشاملة للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيدين المحلي والوطني،

١ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي تبذلها حكومات البلدان المتضررة لتنفيذ مرحلة الإصلاح والتعمير، فضلا عن تعزيز الشفافية والمساءلة الماليتين فيما يتعلق بتوجيه الموارد واستخدامها، بطرق منها إشراك مراجعي الحسابات العامين الدوليين، حسب الاقتضاء؛

٢ - **تعترف** باستمرار الجهود المبذولة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة بوسائل منها إنشاء نظام موحد لتتبع المعلومات المالية والقطاعية إلكترونيا، **وتشجع** تلك الجهود، وتبرز أهمية توافر معلومات دقيقة في الوقت المناسب عن الاحتياجات المقدرة ومصادر الأموال وأوجه استخدامها، واستمرار الدعم من المانحين، حيثما دعت الحاجة إلى ذلك، من أجل مواصلة تطوير نظم التتبع الإلكتروني في البلدان المتضررة؛

٣ - **تشجع** على تقاسم الدروس المستخلصة من قبل البلدان المتضررة من كارثة تسونامي وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين مع البلدان الأخرى المتضررة من الكوارث والمعرضة لها، بشأن أمور من بينها كيفية تحسين تدابير الوقاية والحد من المخاطر والمساعدة الإنسانية في المستقبل؛

٤ - **تشجع أيضا** الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، فضلا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، على تعزيز الشراكات ومواصلة دعم احتياجات البلدان المتضررة في الأجلين المتوسط والطويل في مجالي الإصلاح والتعمير؛

٥ - **تحث** حكومات البلدان المتضررة على تحديد احتياجاتها غير الملباة من حيث المساعدة المالية والتقنية بغية دعم الجهود الجارية من أجل تعزيز القدرة الوطنية على إيجاد نظام يعول عليه للإنذار المبكر بأمواج تسونامي في المنطقة بالاشتراك مع أنشطة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو؛

٦ - **ترحب** بالخطوات التي اتخذتها تلك الحكومات والمنظمات الإقليمية لتحسين أطرها القانونية والمؤسسية لإدارة الكوارث وتشجعها على مواصلة النظر في سبل تعزيز أطرها التنظيمية لتقديم المساعدة الدولية في حالات الكوارث، بطرق منها أن تراعي، حسب الاقتضاء، المبادئ التوجيهية المتعلقة بالقيام على الصعيد المحلي بتيسير وتنظيم الإغاثة الدولية في حالات الكوارث والمساعدة المقدمة من أجل الإنعاش الأولي، التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛

٧ - **تلاحظ مع التقدير** ما تبذله الوكالات الدولية والبلدان المانحة ومنظمات المجتمع المدني المعنية من جهود لدعم حكومات البلدان المتضررة في تطوير قدراتها الوطنية في مجال الإنذار بأمواج تسونامي ومواجهتها، سعيا إلى إذكاء وعي الجمهور وتوفير دعم محلي لعملية الحد من أخطار الكوارث؛

٨ - **تشجع** على مواصلة التنسيق الفعال بين حكومات البلدان المتضررة والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الإقليمية

والدولية والمجتمع المدني وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية وأوساط القطاع الخاص المشاركة في جهود الإصلاح والتعمير، من أجل ضمان التنفيذ الفعال للبرامج المشتركة القائمة وتفادي الازدواجية التي لا داعي لها وتقليل أوجه الضعف في مواجهة الأخطار الطبيعية في المستقبل، فضلا عن تلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية بما فيه الكفاية وحسب الاقتضاء؛

٩ - **تؤكد** ضرورة تعزيز المؤسسات والآليات والقدرات على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، كما أكد ذلك إعلان هيوغو[٢] وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥[٣]، وضرورة تعزيز التعليم العام والتوعية والمشاركة المجتمعية من أجل بناء القدرة بصورة منهجية على التكيف في حالات الأخطار والكوارث، فضلا عن الحد من أخطار الكوارث وضعف السكان في مواجهتها، بما في ذلك إقامة نظام فعال ومستدام للإنذار بأمواج تسونامي؛

١٠ - **تشدد** على ضرورة قيام الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بتنفيذ البرامج وفقا للاحتياجات المقدرة والأولويات المتفق عليها لحكومات البلدان المتضررة بأمواج تسونامي، وكفالة الشفافية والمساءلة التامتين في أنشطتها البرنامجية؛

١١ - **تهيب** بالدول التنفيذ التام لإعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، وخصوصا الالتزامات المتصلة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية وإلى الدول المنكوبة التي تمر بمرحلة انتقال صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام، لكي تضطلع بأنشطة الحد من الأخطار وبعمليات الانتعاش والإصلاح في أعقاب الكوارث؛

١٢ - **تؤكد** أهمية وضرورة قيام حكومات البلدان المتضررة ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية باستكمال تقييمات الانتعاش بصورة منتظمة، باستخدام البيانات الوطنية للبلدان المتضررة وباتباع منهجية متسقة، من أجل إعادة تقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات والأولويات، بمشاركة المجتمع المحلي في مرحلة الانتعاش والتعمير، سعيا لإعادة البناء بطريقة أفضل؛

١٣ - **تدرك** أهمية نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي كإطار تحليلي مشترك لتقييم ورصد أثر التعافي من تلك الكارثة وكأساس للتخطيط والبرمجة الفعالين؛

١٤- **تسلم** بأن الأنشطة ذات الصلة المضطلع بها في مجال تقييم وتعزيز نظم الإنذار المبكر بأمواج تسونامي قد ركزت أساسا على إنشاء هيكل إدارة النظام وتنفيذه التقني وإذكاء وعي الجمهور والتأهب، بما في ذلك التدريب والمشورة التقنية؛

١٥ - **ترحب** ببدء عمل جهات تنسيق للإنذار بأمواج تسونامي قادرة على تلقي ونشر إشعارات عن أمواج تسونامي على مدار الساعة، وتشجع على مواصلة جهود اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التي تدعمها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل وضع خطط عمل وطنية لجميع البلدان المشاركة في نظام الإنذار المبكر بأمواج تسونامي في المحيط الهندي؛

١٦ - **ترحب أيضا** بجهود أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في إقامة شراكات بين الجهات الفاعلة المعنية، وتشدد على أهمية إنشاء البلدان لنظم إنذار مبكر محورها الناس؛

١٧ - **تحث** الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، عند التخطيط للتأهب للكوارث ومواجهة الكوارث الطبيعية وتنفيذ جهود الإنعاش والإصلاح والتعمير، بمراعاة المنظور الجنساني وإتاحة الفرص أمام قيام المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، بدور كامل ونشط في جميع مراحل إدارة الكوارث؛

١٨ - **تعرب عن تقديرها العميق** لمؤسسات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والجهات الفاعلة المعنية في مجال التنمية، بما فيها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، على جهودها في مجالات الإغاثة والإصلاح والتعمير في البلدان المتضررة؛

١٩ - **ترحب** بأهمية ما تحقق من تقدم وإنجازات ونتائج في البلدان المتضررة وتطلب من منظومة الأمم المتحدة مواصلة دعمها لتلك البلدان في وقت يجري فيه إدماج الجهود المبذولة في مشاريع وبرامج طويلة الأجل للمساعدة الإنمائية.